المحاضرة الخامسة:

مادة المنهجية – ماستر 1 – قانون قضائي

مقدمة: بعد عرضنا للمعطيات الأولية والمبدئية المتطلبة في إعداد مذكرة ماستر، وكذا رصد لبعض قنوات و فضاءات وأمنكنة المتواجد بها المادة العلمية المبحوث عنها. يطيب لنا اليوم الوقوف على كيفية الولوج إلى تلك المراجع، نستعرض أولا المبادئ والأوليات والتفضيلات التي علينا التركيز عليها. ثم نبدأ في عرض الكيفيات والآليات التي نتتبعها للوصول إلى تلك المراجع.

1/ تفضيلات يجب مراعاتها:

من الجدير بالذكر، القول بأن المادة العلمية التي نسعى إللى الإعتماد عليها، هي مبثوثة ومتواجدة في عدة مصادر ومراجع، وفي هذا المجال فإن طالب الماستر دأب على طرح سؤال متكرر، وهو: هلهنالك ترتيبة وأفضلية لهذه المراجع؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الظوابط المعتمد عليها في ترتيبها

أ- **تراوح القيمة العلمية والأكادمية للمراجع المعتمدة:** لاشك يظهر أن كل البحوث تعتمد على مراجع متنوعة، ولكن تقيم بعضها على أنها ممتازة، وأخرى جيدة وأخرى فقط مقبولة ينعكس هذا على القيمة العلمية للمذكرة، وعلى تقييمها (التقدير الممنوح لها).

فعلى أي أساس أمكن وضع تلك التفضيلات؟

ب- **الظوابط المعول عليها في التقييم:** تتظافر مجموعة من العناصر ينبني عليها سالف التفضيل بين المذكرات:

* الصلة المباشرة بين المرجع وموضوع المذكرة: فيجب أن يكون متناولا للموضوع، وهو غالبا مايطلق عليه المرجع المتخصص، سواء أن كان كتابا أو مقالا علميا،أو أطروحة أو رسالة جامعية.

* حداثة المرجع: وهذا لايعني أن المراجع الأقدم ليست لها قيمة، وإنما نقصد أن يكون تاريخ المرجع قريب من فترة إعداد المذكرة ويسمح هذا بتحيين المعلومة وعصرنتها، يسري هذا القول على النصوص القانونية والبحوث العلمية، دون التذكير إلى سابق التناول لمراجع سبقت صدور هذا المرجع الحديث.

* توافق المرجع مع معطيات الواقع الجزائري أو قابليته للتكيف مع الجزأرة: ولان المذكرة تعالج موضوع له صلة بمشكلة تعترض المجتمع الجزائري أو قطاع منه فإنه من الضروري ان يتوفر في المرجع قابلية الإستثمار منه للوصول إلى حلول تفيد في إصلاح وتصويب أحكام في القانون الجزائري.

* إرتباط المرجع بتخصص القانون القضائي: هنا يجب التذكير أن هذا التخصص يتفرض بتعدد إهتماماته وتناثر المعلومات في عديد الفروع من جناء ومدني ودولي خاص وتجاري...

* القيمة العلمية والأكادمية للكاتب أو الباحث المعد للمرجع: فلكل تخصص أصاطينه ومرجعياته الموثوق بها علميا وتكاد كل المراجع تستل منهم وتأخذ عنهم ، إذ يعد تقصيرا للباحث عدم إعتماده عليهم في مذكرته.

2/ الكيفيات والآليات المعتمدة للوصول إلى الك المعلومات: تتبع الجزائر العائلة اللاتينية في الدراسة القانونية وهذا يعني بداءة أن النص القانوني له الغلبة. ومن الخطا الإعتقاد أن هذا الحكم ينصرف على القضاة ومهنيي القانون.إذ الأصح القول أن هذا الحكم يسري حتى عللى الباحث الأكادمي. ولهذا يطلب من الباحث تتبع تراتبية ببلوغرافية يبدأ أولا بتجميع كل النصوص ذات الصلة بموضوعه ثم ينتقل إلى المراجع الفقهية ليصل إلى الأحكام القضائية.

أ- **النصوص القانونية:** هي تتراوح وتتنوع، وهي على قدر من التنوع داخليا و حتى دوليا، والآن بعد ظهور قانون الإتحاد الأوروبي و قانون الدول الأوروبية، يزداد تعداد مصادر القانون لتنضاف الى الإتفاقيات الدولية التي تصادق عليها الجزائر

* القوانين الداخلية: ونعني بها القوانين الوضعية السارية زمن إعداد المذكرة، فنقوم بتحديد المواد التي لها علاقة بالموضوع بحصرها ورصدها.

* الدستور: و هو أعلى قانون في الدولة يتضمن القيم السياسية و الاجتماعية للدولة و تبيان طبيعة الحكم و العلاقة بين السلطات و الحريات العامة، مع التأكيد على ضرورة الاعتماد على الدستور، و التأكد من المواد المستحدثة فيه تمييزا لها عن الأحكام التي توارثها عن الدستور السابق.

* القوانين العضوية: مع التأكيد هل هي عامة التطبيق أو متعلقة بقطاع ما، وتدقيق سنة صدورها، ومجالات إعمالها وشروطها .

* القوانين العادية: وهي تتعلق بالقوانين الصادرة في مجال أو فرع ما تصدر عن برلمان وبتوقيع من رئيس الجمهورية وإصدارها في الجريدة الرسمية .

* التنظيمات: وتشمل حزمة المراسيم والقرارات والمنشورات قد تصدر أحيانا من الحكومة بتفويض وتتسم بالكثافة ولذا على الطالب عند بحثه عنها أن تكون له كل معطياتها من تاريخها ورقمها والصفحة التي وردت بها .

يتبع ...